صادر من السعودية والإمارات وقطر والأردن ومنظمة التعاون الإسلامي

ترحيب عربي وإسلامي بقرار أممي يطالب إسرائيل بإنهاء احتلال فلسطين

الجمعية العامة للأمم المتحدة

عواصم - «وكالات»: رحبت دول ومنظمات عربية وإسلامية، الأربعاء، بقرار الأمم المتحدة الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال 12 شهرا، ووصفته بأنه تاريخي وطالبت بترجمة ملموسة له.

جاء ذلك في بيانات رسمية صادرة من كل السعودية والإمارات وقطر والأردن ومنظمة التعاون الإسلامي، وسط ترحيب فلسطيني ورفض إسرائيلي.

في وقت سابق أمس الأول الأربعاء، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأغلبية 124 صوتا مقابل 14 على أول قرار تقدمه فلسطين، يطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة خلال 12 شهرا.

وقدمت المندوبية الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة الثلاثاء، أول مشروع قرار لها إلى الجمعية العامة، وذلك في أعقاب الحقوق الإضافية التي اكتسبتها من خلال التصويت الذي أجري بالجمعية العامة في مايو الماضي.

وتم التصويت على مشروع القرار، الذي شاركت أكثر من 40 دولة في تقديمه، في جلسة خاصة طارئة بعنوان «الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة».

وأعربت السعودية في بيان للخارجية عن ترحيبها باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بشأن «إنهاء الوجود غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة»، الذي تم التصويت عليه خلال الدورة الاستثنائية الطارئة.

وأكدت المملكة على «ضرورة القيام بخطوات عملية وذات مصداقية للوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية».

كما رحبت الإمارات في بيان للبعثة الإماراتية بالأمم المتحدة، باعتماد القرار الأممي، مشيرة إلى أن «القرار الذي تقدمت به فلسطين، شاركنا في رعايته وصوتنا لصالحه».

وأكدت أن «حكم محكمة العدل الدولية واضح بأن الاحتلال الإسرائيلي غير قانوني وآن له أن ينتهي».

وأضافت: «رحبت الجمعية العامة بالرأي الاستشاري للمحكمة، ومن شأن هذا القرار أن يحدد خارطة طريق للمضي قدماً. ونحث مجلس الأمن على ترجمة الرأي الاستشاري إلى خطوات ملموسة».

وأعلنت قطر في بيان للخارجية ترحيبها بالقرار الأممي، مؤكدة أن «اعتماد القرار بأغلبية 124 دولة يعكس بوضوح عدالة القضية الفلسطينية، ويمثل اعترافاً دولياً واسعاً بحق الشعب الفلسطيني الشقيق في تقرير المصير وهو حق طبيعي وقانوني وتاريخي».

وأعربت في «تفاعل جميع الدول مع القرار بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وأن تسعى إلى إعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وألا تعترف بشرعية الوضع الناشئ عن الاحتلال أو تقدم العون للإبقاء على الوضع الناشئ عنه».

كما رحب الأردن، في بيان للخارجي، بالقرار الأممي، مؤكدا أن «اعتماد مشروع القرار يعكس الإرادة الدولية، والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية».

وأكد أن «حصول مشروع القرار الفلسطيني، على تصويت ثلثي أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، يعد إجماعا دوليا على عدالة القضية الفلسطينية وانتصارا لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة».

وقال إن «الإجماع الدولي على هذا القرار يجدد الأمل لدى شعبنا الفلسطيني، الذي يتعرض لعدوان شامل وإبادة جماعية في غزة والضفة الغربية بما فيها القدس، بتحقيق طموحاته بالحرية والاستقلال وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، بعاصمتها القدس الشرقية».

ورحبت الخارجية الفلسطينية، في بيان، بالإجماع التاريخي بشأن القرار الأممي، واعتبرت «القرار لحظة فاصلة، وتاريخية للقضية الفلسطينية وللقانون الدولي».

وأكدت الخارجية أنها «ستعمل جاهدة ومن خلال سفاراتها، ومع جميع الدول لتنفيذ هذا القرار وتحويله إلى آلية فاعلة لردع ومساءلة ومعاقبة إسرائيل».

فيما رفضت الخارجية الإسرائيلية، في بيان، القرار، وقالت إنه «منفصل عن الواقع ويضر بفرص السلام».

وتتمتع فلسطين بوضع «دولة غير عضو» لها صفة المراقب بالأمم المتحدة، وحصلت على هذا الوضع بعد قرار اعتمدته الجمعية العامة بأغلبية كبيرة في 29 نوفمبر 2012.

ويأتي تصويت الأمم المتحدة، الأربعاء، بينما تواصل إسرائيل منذ 7 أكتوبر الماضي، وبدعم أمريكي مطلق حربا مدمرة في غزة خلفت أكثر من 136 ألف قتيل وجريح فلسطينيين، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 10 آلاف مفقود، وسط دمار هائل ومجاعة قاتلة.

وفي استهانة بالمجتمع الدولي، تواصل إسرائيل الحرب متجاهلة قرار مجلس الأمن الدولي بوقفها فورا، وأوامر محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير لمنع أعمال الإبادة وتحسين الوضع الإنساني الكارثي بغزة.

وفي وقت سابق، رحب الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بالقرار الأممي، وفق ما نقلته وكالة الأنباء الفلسطينية.

وأكد أن «حصول مشروع القرار الفلسطيني، على تصويت ثلثي أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، يعد إجماعا دوليا على عدالة القضية الفلسطينية وانتصارا لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة».

وقال إن «الإجماع الدولي على هذا القرار يجدد الأمل لدى شعبنا الفلسطيني، الذي يتعرض لعدوان شامل وإبادة جماعية في غزة والضفة الغربية بما فيها القدس، بتحقيق طموحاته بالحرية والاستقلال وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، بعاصمتها القدس الشرقية».

ورحبت الخارجية الفلسطينية، في بيان، بالإجماع التاريخي بشأن القرار الأممي، واعتبرت «القرار لحظة فاصلة، وتاريخية للقضية الفلسطينية وللقانون الدولي».

وأكدت الخارجية أنها «ستعمل جاهدة ومن خلال سفاراتها، ومع جميع الدول لتنفيذ هذا القرار وتحويله إلى آلية فاعلة لردع ومساءلة ومعاقبة إسرائيل».

فيما رفضت الخارجية الإسرائيلية، في بيان، القرار، وقالت إنه «منفصل عن الواقع ويضر بفرص السلام».

وتتمتع فلسطين بوضع «دولة غير عضو» لها صفة المراقب بالأمم المتحدة، وحصلت على هذا الوضع بعد قرار اعتمدته الجمعية العامة بأغلبية كبيرة في 29 نوفمبر 2012.

ويأتي تصويت الأمم المتحدة، الأربعاء، بينما تواصل إسرائيل منذ 7 أكتوبر الماضي، وبدعم أمريكي مطلق حربا مدمرة في غزة خلفت أكثر من 136 ألف قتيل وجريح فلسطينيين، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 10 آلاف مفقود، وسط دمار هائل ومجاعة قاتلة.

وفي استهانة بالمجتمع الدولي، تواصل إسرائيل الحرب متجاهلة قرار مجلس الأمن الدولي بوقفها فورا، وأوامر محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير لمنع أعمال الإبادة وتحسين الوضع الإنساني الكارثي بغزة.

دبلوماسيون ومحللون يؤكدون أنهم لا يتوقعون تحقيق تقدم نحو إقرار السلام

زعماء العالم يجتمعون اليوم في الأمم المتحدة وسط تداعيات حربي غزة وأوكرانيا

عواصم - «وكالات»: يجتمع أكثر من 130 من زعماء العالم في الأمم المتحدة الأسبوع المقبل، وسط تهديد باتساع نطاق الحروب في الشرق الأوسط وأوروبا وإحباط من بطء وتيرة الجهود الرامية لإنهاء تلك الصراعات، إضافة إلى تفاقم الأزمات المناخية والإنسانية، وفق ما أوردته وكالة «رويترز».

وبينما من المتوقع أن يهيمن الصراع بين إسرائيل وحركة «حماس» في قطاع غزة وحرب روسيا في أوكرانيا على الاجتماعات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، يقول دبلوماسيون ومحللون إنهم لا يتوقعون تحقيق تقدم نحو إقرار السلام.

وقال ريتشارد جوان، مدير شؤون الأمم المتحدة بمجموعة الأزمات الدولية: «ستكون الحروب في غزة وأوكرانيا والسودان الأزمات الثلاث الرئيسية التي ستركز عليها اجتماعات الجمعية العامة. ولا أرى أن من المرجح أن نشهد تقدماً في أي منها».

وقال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، الأسبوع الماضي، للوكالة إن الحربين في غزة وأوكرانيا «عالقتان دون أي حلول سلمية في الأفق».

وتصاعدت المخاوف من امتداد نطاق الصراع في غزة إلى منطقة الشرق الأوسط بعد أن اتهم «حزب الله» إسرائيل بالوقوف وراء تفجير أجهزة اتصال لاسلكي (بيجر) وأجهزة اتصال لاسلكي محمولة في يومين من الهجمات القاتلة. ولم تعلق إسرائيل على الاتهام.

وقال غوتيريش للصحافيين، أمس الأول : «هناك خطر جدي لتصعيد كبير في لبنان ويجب بذل كل ما في وسعنا لتجنب هذا التصعيد».

وأشعل فتيل الحرب في قطاع غزة المحاصر هجوم شنه مقاتلو «حماس» وفصائل فلسطينية أخرى على مدنيين في جنوب إسرائيل في السابع من أكتوبر 2023، بعد أسبوعين من اختتام الاجتماع السنوي لزعماء العالم العام الماضي.

ولم تنجح جهود الوساطة التي تبذلها الولايات المتحدة ومصر وقطر في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار حتى الآن، كما ينفد صبر العالم بعد 9 أشهر من مطالبة الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة بهدنة إنسانية، ومع تجاوز عدد القتلى في غزة 41 ألفا.

ومن المقرر أن يلقي رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي يتهم الأمم المتحدة منذ فترة طويلة بمعاداة إسرائيل، والرئيس الفلسطيني محمود عباس كلمتيهما أمام الجمعية العامة في 26 سبتمبر .

غالبا ما يُشار إلى التجمع السنوي لقادة العالم بمناسبة افتتاح كل دورة جديدة للجمعية العامة بوصفها لقاءات دبلوماسية سريعة.

ورغم أن الحدث الرئيسي يتضمن 6 أيام من خطابات زعماء العالم أمام الجمعية العامة، فإن الجزء الأكبر من الأنشطة يحدث على الهامش مع انعقاد مئات الاجتماعات الثنائية وعشرات الفعاليات الجانبية التي تهدف إلى تسليط الضوء العالمي على القضايا الرئيسية.

ويلوح في الأفق هذا العام احتمال ظهور إدارة أميركية جديدة، إذ يواجه الرئيس السابق الجمهوري دونالد ترمب، الذي خفّض تمويل الأمم المتحدة ووصفها بالضعيفة وغير الفعالة خلال فترة رئاسته من 2017 إلى 2021، نائبة الرئيس الديمقراطية كامالا هاريس، في الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في الخامس من نوفمبر .

وقال جوان: «من الواضح أن الجميع سيضع في ذهنه شخصاً يُدعى دونالد ترمب... أعتقد أن أول سؤال سيُطرح في العديد من المحادثات الخاصة حول الجمعية العامة سيكون: ماذا سيفعل ترمب بالمنظمة؟».

ومن المقرر أن تقام فعاليات جانبية هذا العام حول الحرب والأزمة الإنسانية في السودان، حيث يتفشى الجوع، والجهود الدولية لمساعدة هايتي في مكافحة أعمال العنف التي ترتكبها عصابات، وحملة حركة «طالبان» على حقوق المرأة في أفغانستان.

ووصف غوتيريش نفسه مازحاً أمس بأنه «لا يملك نفوذاً ولا مالاً». وقال: «هناك أمران يتمتع بهما الأمين العام للأمم المتحدة، وأنا بالفعل استفيد منهما... الأول هو صوتي الذي لا يستطيع أحد إسكاته، والثاني هو قدرتي على جمع الناس ذوي النيات الحسنة لمناقشة وحل المشكلات».

الاتهامات الغربية بشأن دور إيران في الشرق الأوسط وتحالفاتها مع أطراف مثل حركة «حماس» و«حزب الله» والحوثي ودعمها لحرب روسيا في أوكرانيا تلقي بظلال أيضاً على اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام.

وتسعى القوى الأوروبية إلى إحياء الجهود الرامية إلى كبح جماح البرنامج النووي الإيراني، ومن المقرر أن يجتمع المسؤولون الإيرانيون والأوروبيون في نيويورك الأسبوع المقبل لاختبار استعدادهم المتبادل لتحقيق ذلك المسعى.

وسيلقي الرئيس الإيراني الجديد المعتدل نسبياً مسعود بزشكيان كلمة أمام الأمم المتحدة يوم الثلاثاء المقبل.

وقال مسؤول إيراني كبير إن بزشكيان «سيركز على تحقيق تقارب وبناء ثقة مع العالم وخفض التصعيد»، لكنه سيؤكد أيضاً على «حق إيران في الرد» على إسرائيل إذا لزم الأمر.

كما سيلقي الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي كلمة أمام الجمعية العامة للمرة الثالثة منذ غزو روسيا لبلاده. ومن المقرر أن يلقي كلمة في اجتماع لمجلس الأمن حول أوكرانيا يوم الثلاثاء والجمعية العامة يوم الأربعاء.

ولدى زيلينسكي خطة لدفع روسيا إلى إنهاء الحرب بالجهود الدبلوماسية يرغب في طرحها على الرئيس الأميركي جو بايدن هذا الشهر. كما يريد مشاركة تلك الخطة مع مرشحي الرئاسة هاريس وترمب.

واطّلع بعض المسؤولين الأمريكيين بالفعل على عناصر الخطة.

وبينما ألقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كلمة عن بُعد أمام الجمعية العامة في عام 2020 في أثناء جائحة «كوفيد - 19»، فإنه لم يسافر فعلياً إلى نيويورك لحضور الحدث منذ عام 2015.

ومن المقرر أن يتحدث وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بدلاً منه أمام الجمعية العامة في 28 سبتمبر الحالي.

«الأونروا»: السكان بغزة يتناولون وجبة واحدة فقط كل يومين

مقتل وإصابة 7 فلسطينيين في عملية إسرائيلية بالضفة الغربية

أفراد من الجيش الإسرائيلي

عواصم - «وكالات»: أعلنت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» أن الفلسطينيين في قطاع غزة لا يستطيعون تناول سوى وجبة واحدة كل يومين، بسبب الحصار الإسرائيلي.

جاء ذلك في بيان نشرته أمس الخميس تعليقا على الاحتياجات الغذائية للفلسطينيين في قطاع غزة الذي بلغ عدد النازحين فيه جراء الهجمات الإسرائيلية مليوني شخص.

وأكدت أنه وفقا لبيانات «المجلس النرويجي للاجئين» (منظمة إنسانية مستقلة) ومنظمات أخرى، فإن 83 بالمئة من المساعدات الغذائية المطلوبة لا يمكن إيصالها إلى غزة.

وقالت الوكالة إن «الناس في غزة يتناولون وجبة واحدة كل يومين في المتوسط».

وأشارت إلى أنها قامت مع شركائها بتوزيع البسكويت عالي الطاقة على الأطفال للحد من آثار سوء التغذية.

والأحد، حذر رئيس مجلس إدارة مخابز كامل عجور بمدينة غزة، كامل عجور، من عودة شبح المجاعة شمال القطاع بعد بدء ظهور أزمة بإنتاج الخبز جراء توقف 5 مخابز عن العمل من أصل 6 موجودة شمال القطاع.

وجراء الحرب وقيود إسرائيلية تنتهك القوانين الدولية يعاني الفلسطينيون في قطاع غزة من شح شديد بإمدادات الغذاء والماء والدواء، وصلت إلى حد تسجيل وفيات جراء الجوع.

قتل 3 فلسطينيين وأصيب 4 آخرون، أمس الخميس، برصاص القوات الإسرائيلية في بلدة قباطية جنوب جنين بالضفة الغربية المحتلة.

ووفق وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا» ، «اقتحمت قوات الاحتلال بلدة قباطية في وقت سابق من اليوم، وحاصرت منزلاً في البلدة، وقصفته بالقذائف، قبل أن تعتلي سطحه، وتسحب جثامين القتلى الثلاثة، وإخراجهم من المنزل المحاصر، وفق ما أظهره مقطع فيديو».

وأشارت إلى أن «قوات الاحتلال اقتحمت البلدة، بعد اكتشاف قوات خاصة بالقرب من مدرسة عزت أبو الرب، حيث أطلقت النار وصواريخ «الانيرغا» تجاه المنزل المحاصر».

وذكر شهود عيان أن طواقم الإسعاف نقلت إصابتين بالرصاص الحي في الكتف والركبة في محيط المدارس، بالقرب من المنزل المحاصر، جراء عملية دعس جيب عسكري لمركبة عمومية.

وأفادت الوكالة بأن «عشرات الطلبة أصيبوا بحالات اختناق، جراء استنشاقهم الغاز السام المسيل للدموع، الذي أطلقته قوات الاحتلال بكثافة صوب مدرسة أبو الرب، التي حاصرتها مع مدرسة قباطية، ما أثار حالة من الهلع الشديد في صفوف الطلبة وهيئة التدريس».

وأضافت أن «جنود الاحتلال الإسرائيلي منعوا طواقم الهلال الأحمر من الوصول إلى المنزل المحاصر، واعتلوا سطح أحد المنازل، وأجروا عمليات تفتيش، ثم فجروا قنبلة في المكان، كما أطلقوا الغاز السام المسيل للدموع تجاه عدد من الصحافيين المتواجدين للتغطية».

جيش الاحتلال يعرض «صفقة الخروج الآمن»: السنوار مقابل الرهائن

يحيى السنوار

عواصم - «وكالات»: قدمت إسرائيل عرضاً جديداً للولايات المتحدة، أمس الخميس، يتضمن إطلاق سراح جميع المختطفين دفعة واحدة، ومنح زعيم حركة حماس يحيى السنوار، وغيره من كبار قادة الحركة، ممراً آمناً للخروج من قطاع غزة.

وذكرت هيئة البث الإسرائيلي، أن المقترح الجديد ينص كذلك، على إطلاق سراح أسرى فلسطينيين، ونزع السلاح، وتطبيق آلية إدارة للقطاع، وإنهاء الحرب في غزة.

والتقى منسق شؤون الأسرى والمفقودين، جال هيرش، بعائلات المختطفين وأبلغهم بالمقترح الجديد، الذي سمي «صفقة الخروج الآمن».

وفي اجتماع مع العائلات، قال هيرش إن «الخطوط العريضة تم تقديمها خلال اجتماعاته الأسبوع الماضي، مع المسؤولين الأمريكيين في البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية.»

وعلق مسؤول إسرائيلي رفيع على الموضوع، قائلا: «في ضوء الصعوبات التي تواجهها المفاوضات، وعامل الزمن الهام بالنسبة لحياة الأسرى المختطفين، نود أن نقترح خطة ثانوية من شأنها اختصار المراحل، والسماح بصفقة أسرع مع حركة حماس».

ومن المنتظر أن يشارك في الأسبوع المقبل، أكثر من 30 شخصاً من ذوي المختطفين، في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وسيجتمع الأهالي مع الجهات الدولية للترويج لقضية المختطفين على الساحة الأممية.